الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على مُحَمَّد خاتم النبيين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

فقد خلق الله الخلق، وجعلهم أممًا وشعوبًا، وأرسل إلى كل أمة نبيًّا ورسولاً؛ ليبلغ أمته رسالة ربه، ويبين لهم طريق الحق والهداية؛ فيسلكوه، ويبين لهم طريق الضلالة والغواية؛ فيجتنبوه. وجعل خاتم هؤلاء الأنبياء والرسل، سيد المرسلين نبينا مُحَمَّد صلى الله عليهسلم الذي أرسله إلى الناس كافة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] ،وجعل دينه الذي أرسل به ناسخا لجميع الديانات والرسالات السابقة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.[2]

ولكن يبقى هذا الدين ناسخًا لما قبله؛ فإنه لا بد أن يكون محفوظًا ومصونًا من التحريف والتبديل؛ فلهذا وعد الله –سبحانه وتعالى– وتعهد بحفظه وصونه، فقال تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.[3]

---

[1] سبأ: ٢٨.

[2] آل عمران: ٨٥.

[3] الحجر: ٩.

ويشمل هذا الوعد العظيم القرآن الكريم؛ الذي أنزله الله على رسوله ﷺ هداية للناس، وإخراجا لهم من الظلمات إلى النور.

كما أنه يشمل السنة النبوية المطهرة التي تعد المصدر من مصادر التشريع حيث جعلها الله مبينة للقرآن، وشارحه وموضحة لمراده، ومفصلة لما أجمل من أحكامه، كما قال تعالى:﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١] ، فهي محفوظة -في الجملة- بحفظه لأنها من الذكر.

وتحقيقا لهذا الوعد الكريم، نجد أن الله عز وجلا قيَّد لهذه السنة أئمة وعلماء أكفاء مخلصين؛ أمدهم بوافر العقل، وفرط الحفظ والذكاء، وسعة العلم والمعرفة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاهتموا بها أشد اهتمام، واعتنوا بخدمتها أكمل عناية، وأفنوا أعمارهم في جمعها، وحفظه، وتدوينها في تصانيف متنوعة.

وقد تنوعت أساليب هؤلاء العلماء في تصانيفهم؛ فمنهم من صنف على مسانيد الصحابة، ومنهم من صنف على الكتب والأبواب الفقهية، ومنهم من صنف على المعاجم والمشيخات، ومنهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة.

ومن تلك المصنفات التي نهجت على منهج الصحيحين وهو كتاب المستدرك على الصحيحين الذي ألفه أبو عبد الله الحاكم-رحمه الله تعالى-، وقد جمع فيه الأحاديث التي اعتقد أنها صحيحة وعلى شرط الشيخين (البخاري ومسلم) أو على شرط أحدهما، ولم يروها الشيخان

---

[١] النحل: ٤٤.

(البخاري ومسلم) في صحيحيهما، وقد رتب الامام الحاكم رحمه الله تعالى كتابه على أبواب الدين إلا أنه قد نسب إلى التساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، أو بالصحة فقط وليست كذلك.

قال ابن الصلاح: وهو - أي الحاكم - متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهلٌ في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحتهولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علَّة توجب ضعفه.[١]

وقال أبو سعد الماليني: طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما.[٢]

وقال الذهبي -تعليقاً على كلام الماليني-: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك" شيءٌ كثير على شرطهما، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفيَّةٌ مؤثِّرةٌ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيِّد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءاً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوزه عملاً وتحريراً.[٣]

---

[١] ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين, *"معرفة انواع علوم الحديث"* , [بيروت: دار الفكر, ١٤٠٦هـ- ١٩٦٨م], ٢٢/١.

[٢] الزركشي, بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر, *"النكت على مقدمة ابن صلاح"* , [الرياض: أضواء السلف, الطبعة الاولى, ١٤١٩هـ-١٩٩٨م], ١ /٢٢٣.

[٣] الذهبي, شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد , *"سير أعلام النبلاء"* , [مؤسسة الرسالة, الطبعة الثالثة, ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م/ ١٧/١٧٥].

ولما كان الإمام الحاكم رحمه الله تعالى متساهلا في التصحيح، وقد أودع فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأحاديث وهم فيها أنها على شرط الشيخين، أو أحدهما وليست كذلك، وكتابه لا يستغنى عنه طلاب العلم حيث أن كتاب "المستدرك على الصحيحين" اشتمل على الألوف من الأحاديث النبوية، والإمام الحاكم رحمه الله تعالى ربما يمد النفس في ذكر بعض طرق بعض الأحاديث.

ولأهمية هذا الكتاب العظيم "المستدرك على الصحيحين" ومكانته بين كتب الحديث فتريد الباحثة أن تأخد موضوع البحث لنيل الدرجة الجامعية بتخريج بعض الأحاديث من كتاب "المستدرك على الصحيحين".

وكان عنوان البحث هو تخريج سبعة أحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من حديث ٧٨٥ إلى حديث ٧٩١, وتلك الأحديث هي:

١-حديث رقم ٧٨٥: (غَنِيْمَة لِلمُسْلِمِين غَدًا إِنْ شاَءَ الله).[١]

٢-حديث رقم ٧٨٦: (أن رسول الله ﷺ كَانَ يَقْرَأ في المغْرِيْب بِسُورَة الأَعرَاف).[٢]

٣-حديث رقم ٧٨٧: (أُمُّ القُرْآنِ عِوَضٌ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيرَهَا مِنْهَا عِوَضٌ).[٣]

---

[١] الحاكم, مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد النيسابوري, *"المستدرك على الصحيحين"* , [بيروت: دار التأصيل, الطبعة الأولى, ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م],ر: ٧٨٥.

[٢] الحاكم, مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري, *"المستدرك على الصحيحين"* , ر: ٧٨٦.

[٣] الحاكم, مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري, *"المستدرك على الصحيحين"* , ر: ٧٨٧.

٤-حديث رقم ٧٨٨: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً مَكْتُوْبَةً مَعَ الإِمَامِ فَلْيَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فِي سَكَتَاتِهِ وَمَنِ انْتَهَى فَقَدْ أَجْزَأَهُ).[١]

٥-حديث رقم ٧٨٩: (فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ).[٢]

٦-حديث رقم ٧٩٠: (فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ).[٣]

٧- حديث رقم ٧٩١: (فَلَا تَقْرَءُوْا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ).[٤]

الفصل الثاني: تحديد المسألة

فتقام تحديد المسألة على ما يلي :

١. من مخرج الأحاديث المذكورة؟
٢. كيف حكم الأحاديث المذكورة من حيث الصحة والضعف؟
٣. هل وقع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث المذكورة؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على تحديد المسألة, فهذا البحث سيحصل:

١. معرفة المخرج على الأحاديث المذكورة.

---

[١] المصدر السابق, ر: ٧٨٨.
[٢] المصدر السابق, ر: ٧٨٩.
[٣] المصدر السابق, ر: ٧٩٠.
[٤] المصدر السابق, ر: ٧٩١.

٢. معرفة الحكم الأحاديث المذكورة من حيث الصحة والضعف.

٣. معرفة وجود التساهل الحاكم في تلك الأحاديث أم لا.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

تقام الباحثة على مطالعة البحوث العلمية, لم تجد بحثا عن هذا الموضوع. فنتيجة من مطالعة الباحثة على هذا الموضوع هناك بحث له صلة بهذا الموضوع:

١- **المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم دراسة وتحقيقا**

بعض البحوث العلمية لنيل الدراجة الدكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة يحقق ويدرس عن المستدرك لإمام الحاكم أكثر من ٤٥٠ أحاديث وفيه لم تقم على التخريج الأحاديث موسعا. فلذلك ستقام هذا البحث لمخالفة تلك البحوث ستذكر الحديث بتخريج بعض الأحاديث من باب الإمامة و صلاة الجماعة من حديث ٧٩١ إلى ٧٨٥ بذكر شجرة الإسناد ودراسة المتن حيث تظهر الحكم على تلك الأحاديث.

٢- **تخريج الأحاديث المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم بكلية الإمام الشافعي للدراسة الإسلامية لاستفاء شروط التخريج و نيل الدرجة الجامعة,**منهم كما يلي:

رقم	اسم الباحث/ة	السنة	رقم الحديث	نتيجة
١	رئيس أنوار	٢٠٢١	٢٣٤- ٢٤٢	حديث صحيح لغيره ٦ وحديث صحيح لذاته ١ وحديث حسن لغيره ١ ولم يجد هناك التساهل.
٢	نانانج شهاب	٢٠٢٢	٩٨-١٠٢	صحيح لغيره ٣ وحسن ٢ وهناك وجد التساهل في ثلاثة أحاديث.
٣	سيما	٢٠٢٢	١٠٣- ١١٨	صحيح لذاته ١ وصحيح لغيره ١٣ ومرسل ١ وهناك وجد التساهل في بعض الأحاديث.
٤	عبد المطلب	٢٠٢٢	١٩٩- ١٣٦	صحيح ٥ وصحيح لغيره ١ وحسن٢ ولم يجد هناك التساهل.
٥	غيلانج ملقوم	٢٠٢٢	٢١٢- ٢٢٠	صحيح لغيره ٧ وصحيح لذاته ١ ولم يجد هناك التساهل.

	حبيبي			
٦	مُحَمَّد طه	٢٠٢٢	٢٢١-٢٣٣	صحيح ٣ وحسن ١ وضعيف ١ ووجد التساهل في بعض الأحاديث.
٧	ديلا أوكتاراني	٢٠٢٢	٢٤٣-٢٤٩	صحيح على شرط الشيخين ١ وصحيح ٢ وصحيح لغيره ٢ وضعيف ١ ولم يجد هناك التساهل.
٨	فجر حسن الخاتمة	٢٠٢٢	٢٥٠-٢٥٩	صحيح ٣ وحسن ٦ ووجد التساهل فيه.
٩	نور رحمة	٢٠٢٢	٢٦٠-٢٦٨	صحيح لغيره ٧ وصحيح الإسناد ١ وضعيف الإسناد ١ ووجد التساهل فيه.
١٠	نور السكينة	٢٠٢٢	٢٦٩-٢٨٠	صحيح ٦ وصحيح لغيره ١ وحسن ١ ولم يجد هناك التساهل.

بعد قراءة الباحثة بعض البحوث عن هذه الموضوع, لم تجد الباحثة البحث العلم عن الأحاديث رقم (٧٩١ – ٧٨٥) من كتاب الإمامة والصلاة الجماعة من كتاب المستدرك, فلذلك ستقيم الباحثة بتخريج بعض أحاديث من كتاب الإمامة والصلاة الجماعة بتوفيق الله عزوجل.

٣- **المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم دراسة وتحقيقا**

بعض البحوث العلمية لنيل الدراجة الدكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة يحقق ويدرس عن المستدرك لإمام الحاكم أكثر من ٤٥٠ أحاديث وفيه لم تقم على التخريج الأحاديث موسعا. فلذلك ستقام هذا البحث لمخالفة تلك البحوث ستذكر الحديث بتخريج بعض الأحاديث من باب الإمامة و صلاة الجماعة من حديث ٧٩١ إلى ٧٨٥ بذكر شجرة الإسناد ودراسة المتن حيث تظهر الحكم على تلك الأحاديث.

٤- **دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص**

البحث الذي كتبه "سلطان بن سليم الساعدي لنيل الشهادة العلمية (الماجستير)في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة فيه الجمع ١٥٨ أحاديث الذي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص. من حيث التسوية هو التخيج ببعض الأحاديث المستدرك و أما من حن حيث المخالفة فإنه لم تذكر تخريج بعض الأحاديث من الكتاب الإمامة وصلاة الجماعة من حديث ٧٩١ إلى ٧٨٥ بذكر شجرة الإسناد ودراسة المتن حيث تظهر الحكم على تلك الأحاديث.

الفصل الخامس: الإطار النظري

للوصول إلى أهداف البحث تسير الباحثة في دراسة الأحاديث على قواعد المحدثين وهي ما يلي:

أ- جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته.

ب- دراسة إسناد الحديث أو الأثر وفق قواعد علم الجرح والتعديل.

ج- تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الحديث والأثر.

الفصل السادس: منهج البحث

١. نوع البحث

يعتبر هذا البحث بحثا مكتبيا بمطالعة الكتب المتعلقة بموضوع البحث. ومنهج الذي استعماله الباحثة في جمع المعلومات هو المنهج الكيفي، حيث أجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من المصادر الآتية:

أ. المصادر الرئيسة وهي كتاب (المستدرك على الصحيحين لإمام أبو عبد الله الحاكم) وكتب الأطراف وكتب السنة. ستستخدمها الباحثة للتخريج وجمع الطرق.

ب. المصادر الثانوية وهي كتب الرجال والتراجم وكتب الجرح والتعديل حيث تستخدمها للحكم على الأسانيد. وأيضا الكتب في علم نقد متن الحديث للنظر إلى متون الأحاديث التي ستجمعها ثم للحكم عليها.

٢. منهج تحليل البحث

منهج تحليل البحث الذي ستسير عليه هو المنهج الوصفي.

٣. منهج عرض البحث

هو كما يلي:

المنهج الذي ستتبعها الباحثة –بمشيئة الله تعالى– في التخريج كالتالي:

١– تخريج المرويَّات والآثار تخريجًا موسعًا، مرتّبة الكتب الستّة على الترتيب المشهور، وما عداها فعلى وفياتِ مؤلِّفِيها.

٢– رسم شجرة الإسناد للحديث أو الأثر.

٣– دراسة إسنادَ الحديث والأثر إلى محل الإلتقاء ثم المقارنة بين الرواة المختلفين لمعرفة الرواية الراجحة على طريقةِ المحدِّثين، وإذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو فقط، وربما تذكر طرقه واختلاف الرُّواة فيه إذا اقتضي المقامُ ذلك.

٤– إذا كان الراوي متّفقًا على توثيقه أو تضعيفه فتذكر من ترجمته ما يميِّزه من ذكر اسمه كاملًا، وكنيتِه، ولقبِه، وحاله معتمدًا في ذكر هذه البيناتِ على قول الحافظ ابن حجر في التقريب، إن كان مترجمًا فيه. إذا كان الراوي مختلفًا في الحكم عليه، فتنقل فيه بعض أقوال أهل الجرح والتعديل ما يتبيَّن به حالُه, قال عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم عبد اللطيف: عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح المفسر على التعديل وتقديم التعديل على الجرح المبهم,."[١]

٥– العناية بذكر كلِّ مَن حكم على الحديث من أئمّة هذا الفن.

[١] الشيخ, عبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم عبد اللطيف, "ضوابط الجرح والتعديل", [مكة: دار طيبةالخضراء, الطبعة الأولى, ١٤٣٩هـ], ص: ٥٩.

٦- عزو الآياتِ إلى مواضعها في المصحف الكريم -مع كتابتها بالرسم العثماني-؛ بذكر اسم السورةِ ورقمِ الآية.

٧- تبذيل الوسعَ في كتابة البحثِ على قواعد الإملاءِ العربي، ملتزمًا بعلامات الترقيم.

٨- ترجمة الرواة عند الحاجة للأعلام غير المشهورين.

٩- تضبيط المشكلَ من الأسماء والأنساب بالشّكل، وبالحروف عند الحاجة لذلك.

١٠- تبيين معانيَ الغريب، والغامض من المصطلحات العلمية.

١١- تعريف بالبلدان والأماكن غير المشهورة تعريفًا موجزًا.

١٢- ذيل البحث بفهارس علمية على النحو المبيّن في الخِطّة

الفصل السابع: خطة البحث

يقسم هذا البحث إلى أربعة أبواب ,وهي:

الباب الأول : المقدمة فيشتمل على:

الفصل الأول: خلفية البحث

الفصل الثاني: تحديد المسألة

الفصل الثالث: أهداف البحث

الفصل الرابع: الدرسة السابقة

الفصل الخامس: الإطار النظري

الفصل السادس: منهج البحث

الفصل السابع: خطة البحث

الباب الثاني: التمهيد فيشتمل على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف, وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته ووكنيته ولقبه

المبحث الثاني: مولده ونشأته

المبحث الثالث: شيوخه وتلامده

المبحث الرابع: آثاره العلمية

المبحث الخامس: عقيدته

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه

المبحث السابع: وفاته

الفصل الثاني: التعريف بكتاب الحاكم "المستدرك على الصحيحين" ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب إجمالا

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف

المبحث الثالث: منهج الحاكم في "المستدرك"

المبحث الرابع: بيان شرط البخاري ومسلم عند الحاكم

المبحث الخامس: عناية العلماء على "المستدرك"

الباب الثالث: تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم: (٧٨٥- ٧٩١) من كتاب الإمامة والصلاة الجماعة.

الفصل الأول: تخريج الحديث رقم (٧٨٥) (غَنِيْمَة لِلمُسْلِمِين غَدًا إِنْ شاءَ الله), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: غريب الحديث وشيء من فوائد الحديث

الفصل الثاني: تخريج الحديث رقم (٧٨٦) (أن رسول الله ﷺ كَانَ يَقْرَأ في المغْرِبْ بِسُورَة الأَعرَاف), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: غريب الحديث وشيء من فوائد الحديث

الفصل الثالث: تخريج الحديث رقم (٧٨٧) (أُمُ القُرْآنِ عِوَضٌ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيرِهَا مِنْهَا عِوَضٌ), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: غريب الحديث وشيء من فوائد الحديث

الفصل الرابع: تخريج الحديث رقم (٧٨٨) (مَنْ صَلَّى صَلَاةً مَكْتُوْبَةً مَعَ الإِمَامِ فَلْيَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فِي سَكَتَاتِهِ وَمَنِ انْتَهَى فَقَدْ أَجْزَأَهُ), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: غريب الحديث وشيء من فوائد الحديث

الفصل الخامس: تخريج الحديث رقم (٧٨٩-٧٩١) (فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ) والحديث (فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ) والحديث (فَلَا تَقْرَءُوْا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ), وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: غريب الحديث وشيء من فوائد الحديث

الباب الرابع: الخاتمة وتشتمل على:

أ- نتائج البحث

ب- الوصية

ج- المصادر والمراجع

ث- الفهارس

أذيل البحث بفهارس علمية تخدم البحث وتعين على الوصول للمراد بأسهل طريق ويشتمل على:

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم

٤- فهرس الكلمات الغريبة

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.